البعد المالي المستدام للتنمية
مقاربة لدلالة المؤشرات في الاقتصاد العراقي

The sustainable financial dimension of development, an approach to the significance of indictors in the Iraqi economy

معلومات البحث:
- **تاريخ الاستلام: 06/03/2022**
- **تاريخ ارسال : 15/03/2022 التعديلات**
- **تاريخ قبول : 16/03/2022 النشر**

أ .د .هجير عدنان زكي أمين
كلية أقتصاديات الأعمال, جامعة النهرين, بغداد, العراق
Prof. Dr. Hjeer A. Zaki
College of business economics, Al-Nahrain university, Baghdad, Iraq
hajeer_ameen2004@yahoo.com

الباحثة: زينب محمد رشيد
كلية أقتصاديات الأعمال, جامعة النهرين, بغداد, العراق
Zainab Mohammed Rasheed
College of business economics, Al-Nahrain university, Baghdad, Iraq
Zainab7544@yahoo.com

المستخلص

يهتم مفهوم الاستدامة بالمؤشرات التي يمكن الركون اليها في تقدير الاستدامة الاقتصادية على المستوى الكلي و ما يرتبط بها و يشتق منها من مفاهيم تخص الاستدامة المالية ، التي يتمحور مرتكزها الأساسي حول الدين العام و تأثيراته الايجابية المحتملة اذا استخدم بكفاءة في تمويل فجوة الموارد ، أو السلبية اذا اقتصر على تمويل الاستهلاك الجاري.

قدر تعلق الامر بالاقتصاد العراقي ,فقد أغنت الطبيعة الريعية للاقتصاد عن اللجوء الى الدين العام لأغراض تغطية الفجوة و اقتصر اللجوء اليه في أوقات الأزمات مستبقا على وظيفة اداء الغرض بعيدا عن دوره المفترض في تحقيق استدامة التنمية.ن هنا تمثلت أهمية البحث في تعقب الدلالات الاقتصادية للاستدامة المالية و اسقاطها على الحالة العراقية فيما تمثلت مشكلة البحث في التحري عن الدلالة الاقتصادية للمؤشرات من حيث اختلافها النوعي في الاقتصاد النامي الريعي كالعراق.استند البحث الى فرضية مفادها ان هناك دلالات اقتصادية خاصة لمؤشرات الاستدامة المالية تستند الى الطبيعة البنيوية للاقتصاد خاصة في حالة الاقتصاد النامي الريعي كالعراق. وقد توصل البحث الى استنتاجات بالتناظر مع مشكلته و فرضيته .

الكلمات المفتاحية : استدامة التنمية ، الاستدامة الاقتصادية، الاستدامة المالية ، الدين العام , العراق

Abstract

The concept of sustainability is concerned with the indicators that can be relied upon in estimating the sustainability of the economy at the macro level and what is related to it. Financial sustainability, on the other hand , focuses on public debt and its potential positive effects if used efficiently in financing the resource gap, or negative if Limit yourself to financing current consumption.

As far as the matter is concerned with the Iraqi economy, the rentier nature of the economy has spared the economy from resorting to public debt for the purposes of covering the "gap of resources", and resorting to it was limited in times of crisis, preserving ad hoc attitude, away from its supposed role in achieving sustainable development. The aim of this paper is to examine the economic implications of financial sustainability and its projection on the Iraqi situation, while the research problem was to investigate the economic significance of the indicators in terms of their qualitative difference in the rentier developing economy such as Iraq. The paper reached conclusions in correspondence with its problem and hypothesis.

Key words: development sustainability, economic sustainability, financial sustainability, public debt, Iraq

المقدمة:

اتجهت التصورات الأولية لمفهوم التنمية الاقتصادية الى التركيز على قدرة الاقتصاد الوطني، بدء" من حالة أولية ، على توليد استدامة وزيادة دورية أو سنوية في الدخل القومي وبمعدلات اعلى من معدل النمو السكاني في المجتمع. بما يعني ان فكرة الاستدامة لازمت الفكر التنموي كمكون عضوي منذ بواكير هذا الفكر أيا كان المنحى أو التحليل الذي يتبناه في التطبيق. وفي الوقت الذي اهتمت فكرة الاستدامة لدى هذا المفهوم بالتركيز على بعدين (الدخل ، السكان) الا ان تراكم الفكر التنموي و تعاقب التجارب التنموية في بلدان العام النامي منذ خمسينيات القرن الماضي، و ما لحقه فيما بعد مع ظهور فكر التنمية المستدامة أدى الى نشوء توصيفات أعمق و أشمل لمفهوم التنمية اقتربت أكثر من توصيف التغيرات النوعية المطلوب احداثها في كل مناحي الحياة الإنسانية ، وصار هاجس الاستدامة يحتل مكانا متقدما لا في توصيف التنمية فحسب بل في توصيف التقدم الاقتصادي ، سواء كان الاقتصاد ناميا أم متقدما.

يأتي مفهوم الاستدامة في هذا السياق ليبحث في المؤشرات التي يمكن الركون اليها في تقدير الاستدامة الاقتصادية على المستوى الكلي و ما يرتبط بها و يشتق منها من مفاهيم تخص الاستدامة المالية ، التي يتمحور مرتكزها الأساسي حول الدين العام و تأثيراته الايجابية المحتملة اذا استخدم بكفاءة في تمويل فجوة الموارد ، أو السلبية اذا اقتصر على تمويل الاستهلاك الجاري.

قدر تعلق الامر بالاقتصاد العراقي ,فقد أغنت الطبيعة الريعية للاقتصاد عن اللجوء الى الدين العام لاغراض تغطية الفجوة و اقتصر اللجوء اليه في أوقات الأزمات مستبقا على وظيفة اداء الغرض ad hoc بعيدا عن دوره المفترض في تحقيق استدامة التنمية.

من هنا تمثلت أهمية البحث :في تعقب الدلالات الاقتصادية للاستدامة المالية و اسقاطها على الحالة العراقية.

فيما تمثلت مشكلة البحث: في التحري عن الدلالة الاقتصادية للمؤشرات من حيث اختلافها النوعي في الاقتصاد النامي الريعي كالعراق.

استند البحث الى فرضية مفادها: ان هناك دلالات اقتصادية خاصة لمؤشرات الاستدامة المالية تستند الى الطبيعة البنيوية للاقتصاد خاصة في حالة الاقتصاد النامي الريعي كالعراق.

تضمنت هيكلية البحث: ثلاثة مباحث تناول الأول العلاقة بين الاستدامة الاقتصادية و الاستدامة المالية, فيما تعقب الثاني مرتكزات و مؤشرات الاستدامة المالية و اتجه الثالث الى اسقاط وتحليل مؤشرات مختارة على حالة العراق . وقد توصل البحث الى استنتاجات بالتناظر مع مشكلته و فرضيته .

المبحث الأول : العلاقة بين الاستدامة الاقتصادية و الاستدامة المالية

الاستدامة الاقتصادية : إن للتنمية المستدامة عدة أبعاد متكاملة تؤدي الى نجاحها ،تتضمن البعد الاقتصادي ، الاجتماعي ، البيئي ، التقني ، الدولي . و يعنى البعد الاقتصادي بتحقيق الاستمرارية والعمل على تعظيم الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع خلال فترة زمنية معينة ويتم ذلك من خلال توفير مقومات تلك الرفاهية وبأفضل نوعية مثل الغذاء والمسكن والنقل والصحة والتعليم . (أبراهيم ، 2015 :35)

وقدر تعلق الأمر بالاستدامة الاقتصادية ،فإنه لم يعد الهدف الأساسي للتنمية يتمثل في زيادة الدخل الفردي ، بل اتسعت دائرة المؤشرات لتشمل التغيرات النوعية في مجمل النشاط الاقتصادي تحت متطلب الاستدامة فضلا عن الخدمات الصحية والتعليمية ودور المرأة في المشاركة في النشاط الاقتصادي ،وفيما يلي أهم المؤشرات الاقتصادية:

أ- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويقيس هذا المؤشر مستوى الناتج الاقتصادي الإجمالي النسبي للسكان في بلد ما ، وان الاهمية الاقتصادية لهذا المؤشر تكون بتوضيح معدلات النمو الاقتصادي وتحديد مستوى الانتاج الكلي وحجمه ، فان هذا المؤشر لا يقيس التنمية المستدامة فقط انما يقوم بقياس الجوانب الاقتصادية والتنموية لها ، على الرغم بعدم اخذه التكاليف الاجتماعية والبيئية للإنتاج .

ب- الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ويتمثل في قدرة البلد على تحمل الديون .

ت- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي حيث تدلا هذه القيمة اذا كانت سالبة أن البلد في حالة مديونية ، اما العجز في الحساب الجاري فيشير الى وجود عدم استقرار في الاقتصاد الكلي ، اضافة الى أن العجز المستمر يتطلب تحولاً في المستقبل من خلال. تنمية مرونة الاقتصاد في قطاعي التصدير و الإستيراد.

ث- الصادرات من السلع والخدمات الى الواردات ويبين هذا المؤشر قدرة البلد على الاستيراد ومواجهة المنافسة وتحسين التجارة ويزيد من القدرة والانتاجية للاقتصاد في ظل المنافسة والمعرفة والابتكار وتعبر ايضاً عن درجة الانفتاح الاقتصادي.

ج- تغيير نصيب الفرد من استهلاك الطاقة هو المؤشر الذي يتم من خلاله قياس التقدم المتحقق في بلد أو منطقة نسبة الى استخدام انواع الوقود النظيفة.

ح- مجموعة المساعدات الانمائية التي يقدمها البلد حيث تمثل مدى مساهمة البلد في إعانات التنمية على المستوى الاقليمي والدولي . (معتصم ، 2015: 60-61)

من هذا نلاحظ ان مفهوم ومؤشرات الاستدامة الاقتصادية تنظر الى الدين العام باعتباره عاملا محوريا" في تحليل الاستدامة المالية من حيث علاقته بالمتغيرات الأخرى داخل الاقتصاد فضلاً عن الناحية المالية

، و لعل ذلك يرجع الى الاقتصادي (Domar)،[1] حيث رأى أن شرط تحقيق الاستدامة المالية هو أن معدل النمو داخل الاقتصاد يكون اكبر من معدل الفائدة على الدين العام وذلك لأجل ضمان السيطرة في المستقبل على حجم الدين العام ، وفي حالة عدم القدرة على تحقيق ذلك ستقوم الحكومة باللجوء للاستدانة من أجل القيام بسداد مدفوعات الدين ويستمر حجم الدين بالزيادة ، اما في حالة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي عن سعر الفائدة على الاذون ، ستكون نسبة الدَين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ضمن الحدود الامنة ، وتستطيع الحكومة زيادة اصدار الاذون وزيادة حجم الدين العام من اجل تمويل الانفاق العام دون وجود حاجة الى القيام برفع الضرائب.

ويرد لدينا في هذا السياق مفهوم تأشيري آخر وهو الاستدامة الاقتصادية للدين للعام الذي يعنى بقياس مدى قدرة الدين العام على الحفاظ على الاستقرار الكفوء للاقتصاد ويتحقق ذلك عندما ينمو الاقتصاد بنفس معدل النمو السكاني ، ومن خلال ذلك تتحقق القاعدة المثلى للنمو، حيث يتم تعظيم المنفعة للجيل الحالي دون الاضرار بمنفعة الاجيال القادمة. (عماد ، 2016 :42)

2.1 الاستدامة المالية مع تصاعد الاهتمام العالمي بمفهوم الاستدامة المالية والترابط الكبير بين المالية العامة وأداء الاقتصاد الكلي ، اكتسب هذا المفهوم أهمية حيوية، استشعارا" بأهمية اقتصاديات الأزمات والاختلالات ، بالتزامن مع تلك التي شهدتها الاوضاع المالية للكثير من الدول لمختلف الأسباب و التي انعكست سلبا على اداء المالية العامة، هذا فضلاً عن الارتفاع الكبير في حجم التكاليف المالية اللازمة للإنتاج على الاجل الطويل بسبب ندرة الموارد الاقتصادية. ،(عماد ، 2016 : 26)

ثم بدأ استخدام مفهوم الاستدامة المالية منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي في العديد من البحوث والدراسات ، ترادفا" مع الاهتمام باقتصاديات التنمية المستدامة والتي تم من خلالها قياس وتحديد المؤشرات الخاصة بالاستدامة المالية للكثير من الدول المتقدمة ، حيث اصبحت الاستدامة المالية من المواضيع ا لملحة في التداول ، لأنها تعبر عن التحديات التي قد تواجهها المالية العامة في الحاضر و المستقبل ، بسبب زيادة العجز وتفاقم الدين الذي ينشا نتيجة الافراط في النفقات العامة ، و الذي يؤدي بدوره الى زيادة الاعباء التي من الممكن ان تتحملها الاجيال القادمة والتي تحد من مستويات الرفاهية بسبب القرارات التي تم اتخاذها قبل الادارات الحالية وتتحمل تبعاتها اجيال لم تشارك فيها(مهند ، 2013 :22) . وعليه يمكن تعريف الاستدامة المالية بانها قدرة الحكومة على الوفاء بالالتزامات المالية الحالية والمستقبلية دون وجود الحاجة الى اعادة جدولة ديونها. (محمد ، 2020 :4)

ومن خلال ما سبق يمكن الاستنتاج بأن الاستدامة المالية هي تلك الاجراءات التي يتاح من خلالها قيام الحكومة بتحقيق ايرادات اضافية كافية ليس فقط على المدى القصير فقط وانما على المدى الطويل بالشكل الذي يمكن الحكومة من تغطية حجم الدين العام.

1. 3 . مقاربة بين الاستدامة الاقتصادية والاستدامة المالية:

يستكشف من ما سبق عرضه ان مفهوم الاستدامة الاقتصادية ينطوي على مفهوم الاستدامة المالية لكفاءة الدين العام ، فالاستدامة الاقتصادية مفهوم هيكلي يضم مختلف مناحي النشاط الاقتصادي في اطار مسؤولية شاملة في اطار البعد الزمني و تأتي الاستدامة المالية كأحدى روافد هذا المسار ، كونها معنية على بتأمين القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية حاضرا و مستقبلا و القدرة على الحفاظ على استقرار حالة الاقتصاد الكفوء ، وفيما يلي بعض خصائص وسمات الاستدامة المالية والاستدامة الاقتصادية.

[1] **يعد دومار احد الاقتصاديين الذين قد ارتبطت أعمالهم باقتصاديات الدول المتقدمة الراسمالية والذي قد استخدم نموذج هاردو دومار. وهو نموذج للنمو الاقتصادي يتم استخدامة لاجل تحديد مستوى الادخار والاستثمار اللازم لبلوغ هدف النمو في الدخل القومي . (ماجد ، 2003: 115) https://dspace.qou.edu/contents/unit3-4325/3.pdf**

الاستدامة المالية والاستدامة الاقتصادية

ت	الاستدامة المالية	ت	الاستدامة الاقتصادية
1	ينظر للاستدامة المالية من ناحية القدرة على الوفاء بالالتزامات من الناحية المالية و تأمين مستلزمات هذه القدرة.	1	ينظر للدين العام من منظور العلاقة بالمتغيرات الاخرى داخل الاقتصاد.
2	يمكن اعتبار الدين العام محققاً للاستدامة المالية عندما يحقق شرط القدرة على السداد الديون.	2	ينظر في العلاقة بين نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي وان تكون ضمن الحدود الامنة والذي يتم من خلاله المحافظة على استقرار حالة الاقتصاد الكفوء .
3	ان تحقيق الاستدامة المالية مرتبط بالقدرة على سداد الديون والذي ارتبط بدوره بنماذج الايرادات والنفقات الحكومية في الحاضر والمستقبل.	3	ينظر متطلبات مرونة الاقتصاد و الشروط الهيكلية لتلافي الازمات مع أخذ متطلبات كفاءة ادارة التداخل الداخلي/ الخارجي.
4	تحديد الاختبارات القائمة على القيد الزمني للموازنة ،	4	يعد نماذج منهج الاستقرار الديناميكي هي اكثر تعبيراً من اختبارات قيد الموازنة الزمني.
5	تلافي احتمال حدوث ازمات مالية كبيرة بسبب الدين العام.	5	تحدد نماذج الاستقرار الديناميكي على حد الامان للدين العام ضمن اطار الهيكل الاقتصادي الكلي القائم.

(عمرو ، 2016 :155)

خلاصة القول انه يمكن النظر الى ادارة الدين العام بوصفه مناط اهتمام الاستدامة المالية في حين تبقى قدرة الإدارة الاقتصادية على إيجاد نوع من التوازن الدائم للميزانية العامة هو مناط الاستدامة الاقتصادية و بشكل يؤمن الوفاء بالتزاماتها المالية بصفة دائمة، وذلك من اجل تحقيق تنمية مالية مستدامة لا تستند على زيادة الانفاق العام او القيام بزيادة مستمرة في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي.

المبحث الثاني : مرتكزات و مؤشرات الاستدامة المالية

1.2. مرتكزات التنمية المالية المستدامة

ترتكز التنمية المالية المستدامة التي تمثل الاطار العام للاستدامة المالية على العديد من المرتكزات المهمة وهي :

1. **القاعدة الذهبية** : حيث تنص هذه القاعدة على ان لا يتم اللجوء الى الاقتراض الا من أجل تمويل النفقات الاستثمارية.
2. **قاعدة توازن الموازنة :** وتنص هذه القاعدة على أن يكون العجز في الموازنة هو حالة استثنائية ناتجة عن ظروف استثنائية ، ويتوجب على الدولة ان تقوم بالتحكم فيها عند الخروج من هذه الحالات الاستثنائية ، ويتم ذلك من خلال التوسع في عملية التمويل بالعجز الموازني في حالات الركود ، والقيام بالسعي لتحقيق التوازن في الحالات العادية .
3. **قاعدة المرونة في موازنة الدولة** : ويعني ذلك ان تتوفر للحكومة المرونة اللازمة في الموازنة وذلك حسب الحالة الاقتصادية السائدة في البلد ، حيث يمكن القيام بالتوسع في عجز الموازنة في اوقات الازمات والركود ويتم العكس في حالات التضخم
4. **قاعدة استدامة الاستثمار**: حيث تنص هذه القاعدة على ضرورة الحذر في استعمال الدين العام ، ويتم ذلك من خلال القيام بقياس نسبة الدين العام الى الناتج المحلي .

و بهذا المعنى تمثل التنمية المالية المستدامة الاطار الذي يربط بين الاستدامة الاقتصادية بوصفها مفهوما شاملا و بين الاستدامة المالية بوصفها المفهوم المعني بتأشير الاستدامة الاقتصادية للدين للعام. (زهير ، نريمان ، 2018 :115)

2.2. الأدوات في ضوء الأطر الفكرية

ارتبط مفهوم الاستدامة المالية بالقيد الزمني للموازنة [1]، والذي ينظر الى الدين العام من منظور الاستدامة المالية ، أي القيام بتحديد حجم الدين العام الذي لا يؤثر على قدرة الحكومة المالية من اجل سداد هذا الدين ، وقد قام روبرت بارو (Barro 1974)[2] وهو مؤسس فرضية المكافئ الريكاردو بتأسيس هذا الفكر. (عماد ، 2016 28)

تنوعت مفاهيم الاستدامة المالية ، فقد انصب بعضها على الربط بين الاستدامة المالية والقيد الزمني للموازنة[3]،بينما قام الاخر بالاعتماد على قواعد المالية العامة (public finance Rules) في تحديد ماهية الاستدامة المالية ، الا ان التطور الحاصل في حجم وطبيعة الدور الذي تمارسه الدولة قد دفع الادبيات الاقتصادية الى القيام باستعراض مفهوم الاستدامة المالية في حدود ما يعرف بالتحليل الحديث ، وبالرغم من تعدد وتنوع الصيغ، يمكن القول بانها قد اتفقت على الشرط الاساسي الذي يمكن من خلاله ضمان الاستدامة المالية ، حيث ان المالية العامة تكون في حالة استدامة عند

[1] يقصد بقيد الزمني للموازنة هو ان قيمة العجز الأولي تساوي الفرق بين قيمة عجز الموازنة ومدفوعات الفائدة على رصيد الدَّين في المدة الزمنية السابقة.

[2] روبرت بارو اقتصادي أمريكي مختص في الاقتصاد الكلي ، و يعد من مؤسسي الفكر الاقتصادي الكلي المحدث .
https://en.wikipedia.org/wiki/Robert_Barro

بقاء نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ثابتة ، بحيث يؤدي ذلك الى عودتها الى مستوياتها السابقة في حال حدوث تغيرات او احداث طارئة ، ومن اجل تحقيق ذلك يشترط ان تكون الموارد المالية الحكومية كافية من اجل تغطية اعباء الدين المستقبلية دون وجود حاجة الى اعادة جدولة الديون او اللجوء الى الاقتراض لمرة اخرى لسداد الدين ، وهكذا فان الاستدامة المالية هي قدرة البلد على تحقيق ايرادات مستقبلة صافية لها القدرة على تغطية الدين العام المتراكم ، ومن اجل ضمان استمرار الاستدامة المالية للدولة يجب توفر القدرة السياسية والقانونية والاقتصادية اللازمة للحد من نمو برامج الانفاق العام ، او جعلها تنمو بشكل اقل ، مع ضرورة توفر مصادر اخرى بديلة للإيرادات ، وعلى هذا فان مصطلح الاستدامة المالية قد ارتبط بمصطلح اخر وهو الفجوة المالية التي تعرف بانها الفرق بين القيمة الحالية لجميع الالتزامات في الدولة وايراداتها المستقبلية. (حيدر ، هاشم ، 2017 :101)

وقد اتفق هذا مع ما تبناه صندوق النقد الدولي في تأشير المفهوم حيث اوضح بان مفهوم الاستدامة المالية هو الوضع الذي يستطيع من خلاله المقترض ان يستمر في خدمة ديونه دون وجود حاجة الى القيام بأجراء تغيير جوهري في النفقات والايرادات العامة في المستقبل ، وبمعنى آخر ان الاستدامة المالية تستوجب عدم تراكم عجز الموازنة العامة حتى لا تضطر الدولة الى اعادة هيكلية وترتيب اولويات الانفاق واليات تمويل العجز في المستقبل من اجل تمويل اعباء تمويل مديونيتها ، و من ذات المنطلق عمد بعض الفكر الاقتصادي الى القيام بالربط بين الاستدامة المالية والاقتراض كونها تمثل اداة لتقليل التشوهات الاقتصادية للأنظمة الضريبية ، والذي يعرف ايضاً بنموذج (تسليس العبء الضريبي smoothing the tax burden) والذي يقوم بالسماح للحكومة بتحقيق عجز مؤقت في الموازنة عند حدود معينة مع القيام بتوضيح الاسباب الذي ادت حدوث هذا العجز والاطار الزمني الذي يتم من خلاله العودة مرة أخرى الى وضع التوازن ، وقد قامت اتفاقية ماسترخت وميثاق الاستقرار والنمو والتي تشترط الا يتجاوز نسبة الدين للناتج المحلي الاجمالي(60%) ، وان لا تزيد نسبة عجز الموازنة عن (3%) من الناتج وذلك لضمان تحقيق الاستدامة المالية .[1]

واخيراً ان مفهوم الاستدامة المالية قد ارتبط بأساليب التحليل المالي الحديثة وما تستند اليه من ضرورة تقييم الارصدة والاصول والالتزامات الحكومية والقيام بتحليل موازناتها العامة ، وما اذا كان هناك رصيد صافي الاموال الحكومية يحقق قيمة سالبة او موجبة ، ومن اجل تحقيق شروط الاستدامة المالية يشترط اذا كان هذا الرصيد سالباً ان تكون القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية للإيرادات أكبر من القيمة الحالية للتدفقات الانفاق ، كما يشترط كذلك لتحقيق الاستدامة القيام بالحفاظ على ثبات نسبة صافي الثروة للناتج المحلي الاجمالي في عدم توقع اي التزامات مالية ، وفي حالة استحقاق تلك الالتزامات يتطلب ذلك ان تزيد نسبة صافي الثروة بشكل مستمر. (عمرو ، عماد ، 2016 :110- 111)

ان العديد من الدراسات الحديثة في القرن الماضي قامت بالتركيز على ادارة الدين العام حيث يعد الدين العام مستداماً في حالة اذا كان يحقق شرط القدرة على سداد الديون ، ولكي يتم تحقيق هذا الشرط يجب ان يتوفر فائض اولي في الموازنة كافي لسداد هذه الديون في المستقبل ، سواء كان من حيث القيمة الاساسية للدين ، او الفوائد المترتبة عليه ، اي ان الشرط هذا يفترض ان يكون حجم الدين الحالي والقيمة الحالية التي يتم خصمها للأنفاق لا تتعدى قيمة العائد الحالية. وبمعنى اخر يجب الا تزيد القيمة الحالية للدين عن القيمة التي تم خصمها لأجمالي العوائد مطروحاً منها الانفاق غير الشامل المترتب على الفوائد.

ويمكن اشتقاق قيد الموازنة الزمني للموازنة الحكومية كما يلي:

Bt+1=RtBt+Dt…… المعادلة (1)

حيث ان:

Bt: الدين العام (المصدر الاول من اذونات الخزينة)

Dt: عجز/ فائض الدين العام

Rt: معامل الخصم بين الفترتين t+1,t

ومن خلال حل المعادلة السابقة يكون قيد الزمني للموازنة هو:

$$Bt = \sum r(t,t+j)^{-1} Dt + 1 + limr(t,t+T)^{-1} BT + t + 1$$

$$r(t,t+j) = \pi rt + k \ldots\ldots\ldots\ldots \text{ المعادلة } (2)$$

حيث ان:

r(t,t+j) : معامل الخصم بين الفترتين t+j,t

وعليه من خلال المعادلة السابقة رقم(2) أن تحقيق الاستدامة المالية يتطلب ان تزيد القيمة الحالية لفائض الاولي للموازنة في المستقبل عن القيمة الحالية للعجز الاولي في المستقبل وذلك بما يكفي من اجل تغطية الفرق بين حجم الدين العام في أول المدة والقيمة الحالية لحجم الدين العام لأخر المدة ، وبذلك يمكن القول بان تحقيق الاستدامة المالية يتطلب على الحكومة ان تقوم بسداد الدين من خلال الاستدانة من اجل سداد مدفوعات الدين ، وبذلك يمكن تحقيق قيد الموازنة الاولي عندما يرجع حجم الدين العام الى الصفر في آخر المدة ، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة رقم(3):

$$limr(t,t+T)^{-1} BT + t + 1 = o \ldots\ldots\ldots \text{ المعادلة(3)}$$

ونستنتج من ذلك بأن شرط تحقيق الاستدامة وفقا للقيد الزمني الموازنة يقتضي ان تقوم الحكومة بالمستقبل بتحقيق فائض في الموازنة العامة يكفي من اجل سداد حجم الدين العام. (عمرو ، 2017 :8-9)

3.2 . مؤشرات الاستدامة المالية و العوامل المؤثرة فيها :

1.3.2 . المؤشرات

[1] مع ذلك لاتعد هذه القواعد شرطاً لتحقيق الاستدامة المالية ، فعندما تتجاوز النسب المقررة للدين والعجز ، فأن الحكومة تستطيع ان تتحرك عبرا معدلات النمو التي تضمن تحقيق الاستدامة المالية.

تشترك جميع بلدان العالم في ايلاء الاستدامة المالية أهمية خاصة عند تقييم سياساتها المالية الا ان الموضوع، يأخذ بعدا أوسع لدى البلدان النامية ، ولاسيما الريعية منها والتي تعتمد بالمرتبة الاولى على مداخيل محددة من اجل تمويل برامجها التنموية ، وان هذه المداخيل تخضع غالباً لمنطق السوق الدولي في تسعيرها ، لذا فهي تتعرض بين الفترة والاخرى الى تقلبات سعرية حادة تؤثر على الموارد التي تعتمد عليها الدولة من العملات الاجنبية ومتخلف مصادر التمويلية للتنمية الاخرى ، لذا تقوم مؤشرات الاستدامة المالية بقياس مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها والقيام بتمويل نفقاتها وذلك بالاعتماد على مواردها الذاتية المتوفرة في البلد ، لاسيما ايراداتها الضريبية ، لذا اصبح من المهم دراسة هذه المؤشرات والتي تعد من اهم المداخل التي يتم من خلالها قياس سلامة الوضع المالي للاقتصاد من جانب ، وقوة ومتانة السياسة المالية المتبعة في البلد من جانب اخر. ومن هذه المؤشرات هي التالي : (علي ، 476:2018)

1-الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP): وهو المؤشر الذي يتم من خلاله الاسترشاد من الاجل تقييم الموقف المالي لاي دولة ، وقد يكون من المناسب الاسترشاد بالمعايير الخاصة باتفاقية ماستر خت، وقد اشترط الموقف المالي بعدم الاستدامة المالية في الحالات التالية وهي :

أ- أذا ارتفعت نسبة الدين العام الى نسبة الناتج المحلي الاجمالي في الدولة عن نظيراتها في الدول الأخرى.

ب-اذا زادت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي عن معدلات اعلى من معدلاتها السابقة .

ج-اذا كان الحفاظ على استقرار نسبة الدين العام الى الناتج المحلي يحتاج الى تغيير كبير في السياسات المالية .

ويتم تعريف الدين العام بانه الرصيد الغير المسدد للالتزامات الحكومية سواء كانت مباشرة او غير مباشرة ، والتي يترتب على الحكومة القيام بدفعها من اجل الوفاء بالتزاماتها .

اما الناتج المحلي فيتم تعريفه بانه القيمة السوقية النقدية لكافة السلع والخدمات النهائية التي يتم انتاجها في الاقتصاد خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة .

2. مؤشر الفجوة الضريبية: يقوم هذا المؤشر بالمحافظة على النسبة المطلوبة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي . ويقوم ذلك على اساس أن السياسة الضريبية يجب أن تستهدف تقليل الفرق بين الضرائب المحققة للاستدامة المالية والضرائب الفعلية ، وبهذا فأن نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي المستهدفة تكون كالتالي:

يلاحظ غالباً أن نسبة الضرائب المتحصلة الفعلية سنوياً, أي حصيلة الإيرادات الضريبية المتاحة سنوياً غير كافية لتمويل أعباء الإنفاق بشكل يؤدي الى البحث عن مصادر تمويلية أخرى , فأن هذا المؤشر يساعد على رصد وتحليل مدى تطور الحصيلة الضريبية وذلك باعتبارها أحد المتغيرات الرئيسية في تنفيذ سياسات المالية العامة وتمويل أعباء الأنشطة الحكومية، إلا إنه لا يعد شرطاً كافياً للحكم باستدامة السياسات المالية للحكومة . (عماد ، 2016 : 31-32)

3-مؤشر العجز الأولي: يعتمد هذا المؤشر على القيام بتقدير الفائض الاولي لموازنة العامة وذلك من خلال حساب الفرق بين المصروفات العامة بدون مدفوعات الفوائد والايرادات العامة بدون الفوائد المتحصلة. (مقداد ، 2018:565)

4.مؤشر رصيد الدين الى الى الايرادات العامة: يقوم هذا المؤشر بقياس مستوى المديونية بالنسبة الى قدرة الحكومة على السداد ، ويظهر في هذا المؤشر عدد السنوات المطلوبة من اجل تسديد اجمالي الدين العام.

5.مؤشر عبء الدين الى الايرادات العامة: يقوم هذا المؤشر بقياس مدى قدرة الحكومة على تسديد اعباء الدين العام والتي تكون عبارة عن الدين الواصل الى الايرادات العامة في الدولة .

6.مؤشر الاحتياطيات الدولية الى الدين الخارجي: يشير هذا المؤشر على رصيد المتوفر للعملات ، يتم استعمال هذا المؤشر عادة" برفقة الدين الخارجي والذي يتم التعبير عنه كنسبة مؤية لسرعة ازدياد الاحتياطيات.

نسبة الضريبة المستهدفة الى الناتج المحلي الإجمالي = نسبة الإنفاق الحكومي الى الناتج (بدون مدفوعات الفوائد)+(سعر الفائدة الحقيقي – معدل نمو الناتج الحقيقي)* نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي

7.مؤشر خدمة الدين الى الدخل القومي والى الصادرات: يقوم هذا المؤشر بقياس مستوى الدين الخارجي كنسبة مؤية يتضمنها عمليات تصدير السلع والخدمات التي تقوم بها الدولة ، حيث تبين القدرة على توفير العملات بالاعتماد على الصادرات فضلاً عن قدرة الاقتصاد على الانتاج من اجل خلق اسواق محلية جيدة للسلع المحلية الصنع ، ويجب ان يتم استعمال هذا المؤشر بجانب خدمة الدين كنسبة مؤية للتعبير عن التصدير، ومن هنا يكون مقارنة النفقات غير المنتجة مع المستوى المتحصل من العملات. (أحمد ، 2018 : 29)

2.3.2 العوامل المؤثرة

تتأثر الاستدامة المالية ، بحكم صيغ التعبير عنها ، بمجموعة من العوامل و المتغيرات الاقتصادية والتي لها

تأثيرات مختلفة الايجابية منها والسلبية ومنها المباشرة وغير مباشرة ، نذكر منها :

1. سعر الفائدة :

يعد سعر الفائدة من ابرز العوامل المباشرة المؤثرة على الاستدامة المالية والتي ترتبط بعلاقة عكسية مباشرة ناتجة عن حقيقة كلما ارتفعت اسعار الفائدة كلما كان ذلك دليل على انخفاض قدرة البلد على اصدار الديون وذلك بسبب ارتفاع تكاليف تلك الديون سواء كانت هذه الديون داخلية او خارجية ، وهذا يعني قيام الدولة بتحمل اعباء مالية اضافية في مجال خدمة الديون وهذا بدوره يؤثر بشكل سلبي على الاستدامة المالية ، واذا ما تم استبعاد تأثير السياسة النقدية فان سعر الفائدة يخضع لعاملين اساسيين وهما الادخار الخاص(private Saving) والاستثمار الخاص (Private investment) حيث يتأثر سعر الفائدة بشكل طردي مع الادخار الخاص والذي يعتمد الاخير بدوره على قرارات الافراد بشان الادخار او الاستهلاك ، اما علاقة سعر الفائدة مع الاستثمار الخاص فهو يتأثر بشكل عكسي بالطلب على الاستثمار الخاص والذي يتاثر بدوره بمقدار الادخار الذي يقوم به الافراد من جانب ، والى مقدار الاستثمار الاجنبي من جانب اخر. (مهند ، 26:2014)

2. معدل النمو الاقتصادي :

النمو الاقتصادي هو المرتكز الأول لتحقيق التنمية والاستقرار في الاقتصاد الكلي و يرتبط النمو الاقتصادي بعلاقة طردية مع الاستدامة المالية ، فمن خلال قدرة النمو الاقتصادي على زيادة مستوى الدخل وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية التي يمكن جنيها في البلد ، يتاح تقليص الفجوة القائمة بين الايرادات العامة والنفقات العامة من جانب ، وزيادة معدلات الاستهلاك والاستثمار والادخار من جانب اخر، وهذا يعني عدم وجود حاجة الى الانفاق التعويضي الذي تقوم به الحكومة والذي غالباً ما يتم تمويله عن طريق الدين العام ، وبعد ذلك الاتجاه الى تحقيق الاستدامة المالية . (عماد ، 2016 :36-37)

3. الدين العام وخدمة الدين(الداخلي والخارجي) :

أن سياسات الانفاق والاستدانة التي تتبعها الدول يجب ان تصاغ بالشكل الذي يضمن عدم امكانية توقف الدولة عن خدمة ديونها او قيامها بإعلان افلاسها ، وبذلك فان الدين العام الذي يؤمن الاستدامة هو ذلك الدين الذي تتمكن فيه الدولة من خدمة ديونها بشكل لا يؤدي الى اضطرارها الى التعثر في سدادها

ومن الجدير بالذكر بان استدامة الدين العام _ بهذا المعنى _تعني قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها اي القيام بخدمة ديونها الحالية او المستقبلية بشكل كامل دون قيامها باللجوء الى اعادة الجدولة او الحد منها ، وهذا يعني ، بعبارة اخرى ،ان الموارد المتوفرة حالياً في الدولة يجب ان تكون كافية لسد احتياجات خدمة الدين العام ، بالإضافة الى الوفاء بمتطلبات النمو والاستثمار، وغير ذلك قد يؤدي الى قيام الدولة برفع معدلات الضرائب والذي يؤثر بشكل سلبي على القرارات التي يتم اتخاذها الخاصة بالاستثمار في قطاع الخاص بالأعمال وبالتالي النمو.

وهناك بعض المعايير التي يجب ان تستوفي من اجل استدامة الدين العام ، والتي تختلف بدورها من دولة الى اخرى ، وذلك حسب الهيكل المالي للدولة ، وديناميكية ايراداتها العامة وهيكل الدين العام ، اذا كان قائم على ديون قصيرة او متوسطة او طويلة الامد ، فالدين العام قد يكون ديناً غير كفوء من منظور الاستدامة في الاجل القصير اذا كانت نسبة الديون القصيرة الى اجمالي الدين القائم على الدولة كبير الحجم ، قد تجاوزت نسبة (60%) للدول المتقدمة ونسبة (50%) للدول النامية يؤدي الى اضطرار الدولة الى اللجوء الى الاقتراض من اجل خدمة الدين العام ، وفي الوقت ذاته قد يعتبر هذا الدين مستداماً على المدى الطويل .

وكذلك فان لهيكل الدين دورا مهما من حيث كونه مملوكا للدائنين في الداخل (الدين المحلي او الداخلي) او مملوكاً للدائنين في الخارج (الدين الخارجي) ، حيث ان قيام الدولة بخدمة ديونها اذا كانت من النوع الاول (الداخلي) يكون اسهل من النوع الاخر(الخارجي) وذلك لأنها تقوم بتسديد ديونها بالعملة الوطنية ، اضافة الى امكانية تغيير الشروط الخاصة بعملية الاقراض . (محمد ،2012).

المبحث الثالث : مؤشرات مختارة للاستدامة المالية في العراق

1.3. الإقتصاد العراقي – نظرة عامة

- يوصف الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد نامي ريعي ، و هو من اكثر البلدان اعتماداً على النفط في تمويل الانفاق الحكومي والمدفوعات الخارجية لافتقار اقتصاده الى قاعدة انتاجية واسعة ومتنوعة وقصور نظامه المالي عن تطوير مصادر ايرادات حقيقية للموازنة العامة بالعملة المحلية. و يدور الاقتصاد العراقي في حلقة مفرغة متمثلة باعتماده الفائق على الايرادات النفطية في تسيير حياته الاقتصادية. اذ يمثل سعر النفط المتغير الاكثر حسما في تحديد الوضع الاقتصادي والمالي فضلا عن ارتفاع اهمية سعر النفط في تشكيل حجم ايرادات الاقتصاد ، كما يعد العراق من بلدان الفائض النفطي التي لا تستطيع تعويض نقص الايراد عند انخفاض اسعار النفط من خلال ثرواتها وصناديقها السيادية .
- مما يؤسف له ان جهود تنمية الاقتصاد العراقي في الفترة السابقة للحروب و الاضطرابات السياسية كادت أن تأخذ بالإقتصاد الى أعتاب الإنطلاق الا ان هذه الفرصة التاريخية فاتت مع تعاقب الاحداث و الخراب الذي لحق بالبنى التحتية نتيجة الحروب والحصار . و قد ادت العقوبات الاقتصادية بالذات الى احداث تدمير بالغ و فريد في البنى الاقتصادية و الاجتماعية للبلد افضت في النتيجة الى تعميق الاحادية ليتفاقم المشهد مع ضعف المؤسسية واستشراء مرض الفساد الاقتصادي و تدخل

رؤية المحتل في طريقة ادارة الاقتصاد بعيدا عن المتطلبات الملحة التي كان في مقدمتها تنويع الهيكل الانتاجي .

- أن تاريخ الديون العراقية عموماً والخارجية بشكل خاص يعد من الوقائع القاتمة في تاريخ الاقتصاد العراقي الحديث ، فعلى مدار العقود الاربعة الماضية بقي دين العراق العام بعيداً في توجهاته عن فلسفة الاقتراض لأجل القيام بالاستثمار في التنمية وتحقيق الازدهار الاقتصادي ، وذلك بحكم الظروف الاقتصادية والعوامل السياسية الاستثنائية.ففي الثمانينات من العقد الماضي كان الدين الخارجي موجها" لأغراض تمويل الحرب ، حيث كان يعتبر دين استهلاكي بحت . رافق ذلك الدين الداخلي للغرض الانفاق الاستهلاكي ايضاً و تفاقم الوضع في مرحلة الحصار في التسعينات من القرن الماضي ، ، اتخذ موضوع الديون منحى خطيرا اذ أن الدين الداخلي استمر لمصلحة الانفاق العام في الدولة وضمن الادوات النقدية ، فصلاً عن القيام بتمويل عجز الموازنة باستخدام التمويل التضخمي وذلك لأجل توفير الاستدامة للواقع الضعيف في الموازنات في مرحلة الحصار الاقتصادي والعمل لتشغيل ماكنة النظام الاقتصادي وما نجم عنه من تضخم مفرط قل نظيره. اما مديونية العراق الخارجية فقد تجاوزت عشية الاحتلال الامريكي للعراق تحديد 130 مليار دولا (عدا تعويضات الكويت) تم التفاوض حولها و الغاء80 % منها بعد الاحتلال (مظهر ، 2020 : 1-2)

وبعد احداث 2014 عاد العراق الى الاقتراض مع انهيار اسعار النفط وقيام الارهاب باحتلال اجزاء من البلاد وما ترتب على ذلك من ارتفاع النفقات و انخفاض الايرادات اللجوء الى اجراء استقطاعات في الانفاق الاستثماري ، لأجل تمويل عجز الموازنة ، واللجوء الى الدين من اجل تمويل الانفاق الجاري. و قيامه بعقد اتفاقية الاستعداد الائتماني لصندوق النقد الدولي (SBA)لعام 2016 بتوفير اطاراً للديون المستدامة المتراكمة بشروطه المعروفة في ادارة الاقتصاد و التي تخضع للمراجعة مع استمرار السداد .

الشكل أدناه يبين العلاقة الاتجاهية المتعاكسة بين اسعار النفط و الدين العام بعلاقة ارتباط قيمتها 0.826-

مما يعكس بوضوح عدة حقائق اقتصادية عن الاقتصاد العراقي : الريعية و الاحادية و ضعف مرونة الاقتصاد تجاه الازمات و ارتفاع الانكشاف من بين أشياء أخرى

.

شكل 1

اسعار النفط و الدين العام

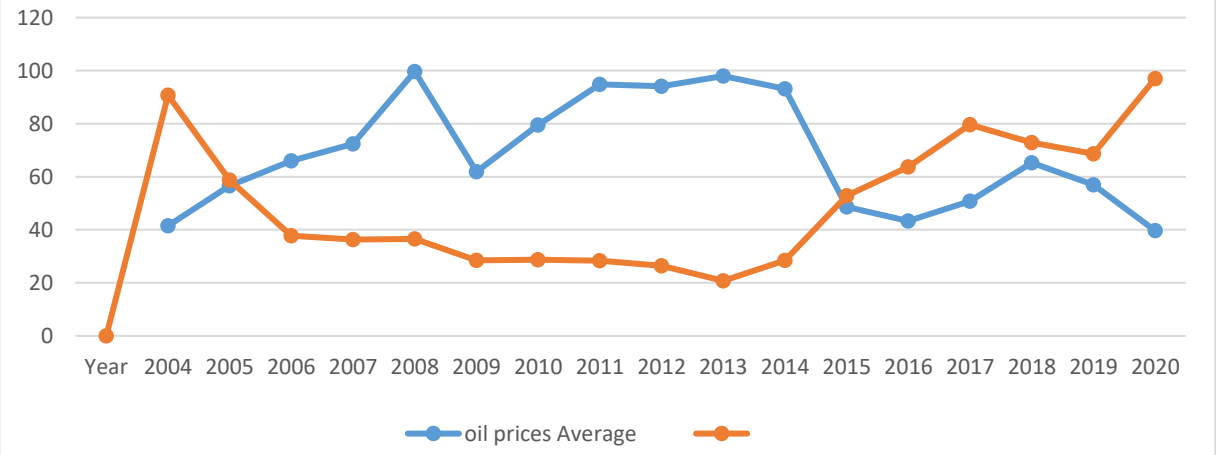

استندت النسب المحتسبة في الأشكال على أساس احصاءات وزارة المالية 2020، دائرة الدين العام و البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي

2.3. المؤشرات المختارة

1. **-الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP):**

وهو المؤشر الذي يتم من خلاله الاسترشاد من العمق الاقتصادي للموقف المالي للإقتصاد . بلغ متوسط هذا المؤشر خلال المدة 2004-2020 أكثر من 28 % الا ان هذا المتوسط يخفي ما حدث من ارتفاع هذا المؤشر من 19% خلال المدة 2006-2014 الى أكثر من 32% خلال المدة 2015 -2020 ليبلغ في 2020 أكثر من 48 % . فيما يعد اقترابا من حدود غير مرغوب بها في اقتصاد نامي يتسم بعدم مرونة جهازه الانتاجي كالإقتصاد العراقي ، و يتضح ذلك بالطبع من ارتفاع نسبة هذا المؤشر الى 68% كمتوسط للناتج المحلي بدون النفط . (النسب محتسبة على أساس احصاءات وزارة المالية 2020، دائرة الدين العام و البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي)

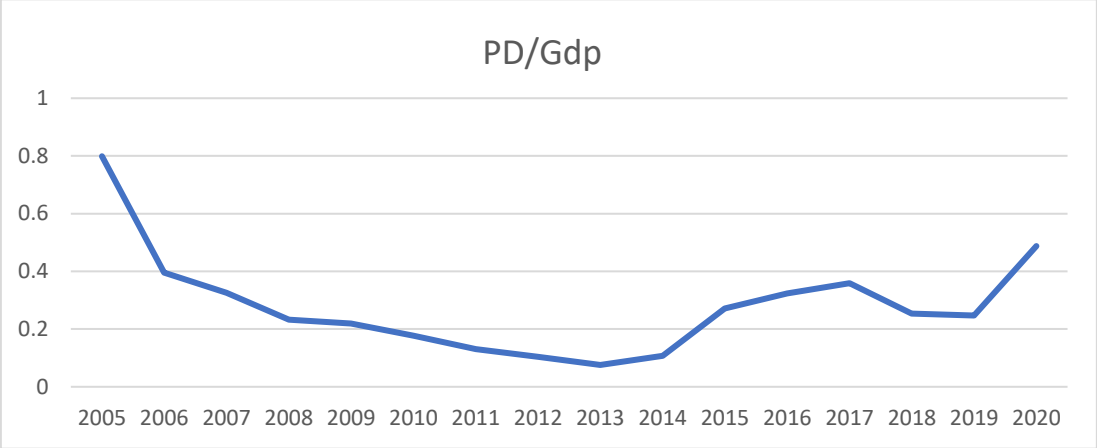

شكل 2: اتجاه الدين العام / الناتج المحلي 2005-2019

احصاءات وزارة المالية 2020، دائرة الدين العام و البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي النسب محتسبة على أساس النسب

2. **مؤشر الاحتياطيات الدولية الى الدين الخارجي** : غالبا ما تلجأ المؤسسات النقدية الدولية المعنية بقياس الجدارة الإئتمانية للإقتصاد الى هذا المؤشر لتقدير مصداقية الائتمانية credit worthiness وقدرته على سداد التزاماته الخارجية . فهذا المؤشر يقترب في مدلوله من الإحتياطي الكامن لوضع الإقتصاد المعني إزاء العالم. وعلى الرغم من جسامة الأزمات التي مر بها العراق خلال العقد الماضي الا ان هذا المؤشر أظهر توجها ايجابيا بعد انتكاسته في منتصف العقد وقد بلغ متوسط التغطية خلال المدة 2004-2020 ما يزيد على 100% متجاوزا 120% في عام 2019. و تبقى الاحتياطيات رهينة ما يحدث من تغيير في أسعار النفط بمعامل ارتباط تم تقديره 100% خلال المدة .

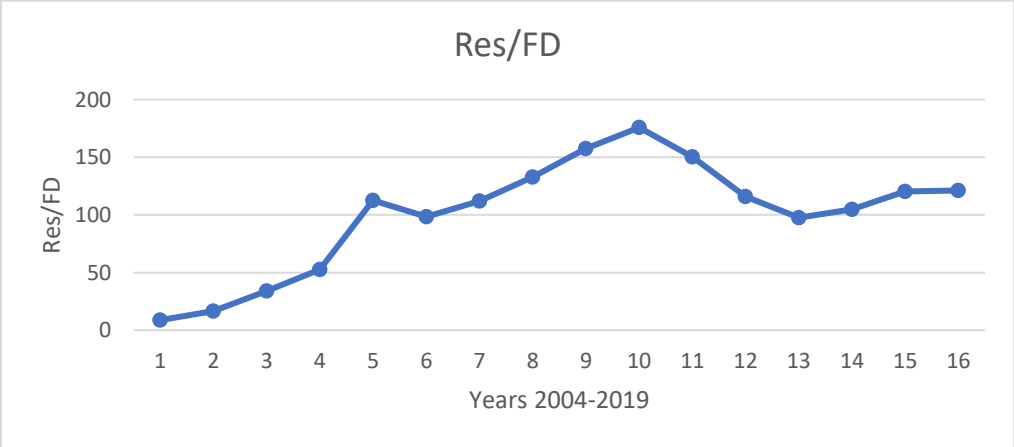

شكل- 3- نسبة الاحتياطيات الى الدين الحارجي

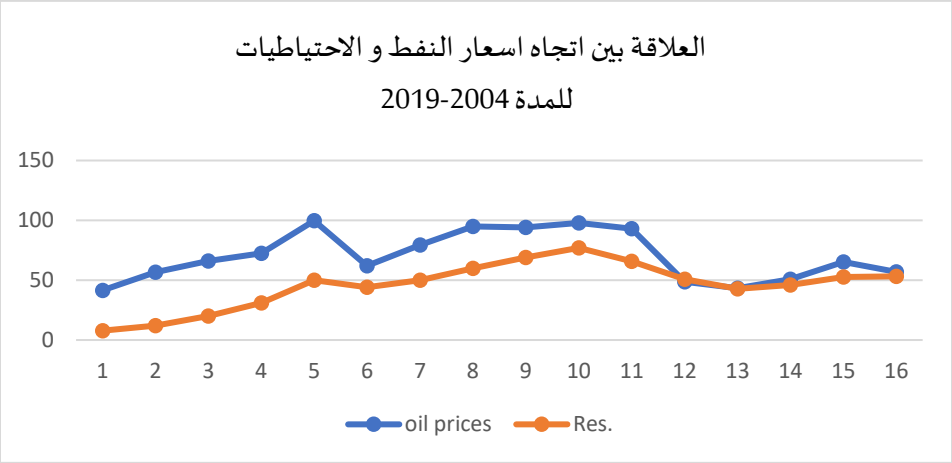

شكل- 4 -

3. **مؤشر رصيد الدين الى الى الايرادات العامة**: يظهر هذا المؤشر اتجاها في صالح الاقتصاد كون الايرادات العامة تغطي رصيد الدين عند احتسابها كمتوسطات للمدة 2004_2019 ، الا ان قتامة الصورة تظهر عند الاحتساب باستبعاد ايردات النفط بالطبع . و لعل هذا المؤشر يفي بالدلالة الى ايجابية مؤشر خدمة الدين الى الايرادات فضلا عن ان متوسط وقت الاستحقاق قد جرى تقديره في عام 2016 باستغراقه 15.7 سنة و يعزى ذلك الى تشكيلة محفظة الدائنين التي يشكل فيها الدائنون الثنائيون والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. حصة كبيرة فيها كما قدرت حصة الديون المستحقةعام 2017 بانها تعادل، 1.5 ٪ من إجمالي الدين الخارجي. وتشير هذه المؤشرات إلى أن انخفاض مخاطر إعادة التمويل نسبيًا خلال أفق الخمس سنوات اللاحقة ، Medium Term Debt Management Strategy Ministry of Finance, Iraq

4. **العلاقة بين الاقتراض الخارجي و رصيد الحساب الجاري**:

تفيد أدبيات التنمية الى ان دواعي اللجوء الى التمويل الخارجي ينطلق من تحليل نموذج الفجوتين الذي يستند الى حقيقة مفادها " انه اذا قصر الناتج المحلي عن توفير دخل كاف لاستخدامه في تمويل الاستهلاك و تكوين مدخرات كافية للإستثمار تظهر فجوة الموارد التي تنعكس على شكل عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات و خاصة الميزان التجاري فيه" ، و هذا العجز يحتاج الى تدفق رؤوس الاموال من الخارج . أي ان :فجوة الموارد المحلية = فجوة التجارة الخارجية = الحاجة الى الاقتراض الخارجي

و لعل مؤشرات العلاقة بين الاقتراض الخارجي و رصيد الحساب الجاري يدلل على مدى الحاجة الفعلية الى الاقتراض الخارجي، بمعنى ان الحاجة للاقتراض الخارجي ترتفع اذا كان صافي وضع الحساب الجاري سالب و العكس صحيح و قدر تعلق الأمر بالاقتصاد العراقي نلاحظ ان تناسب العلاقة بين رصيد الحساب الجاري و الاقتراض الخارجي حيث بلغ معامل الارتباط بينهما -0.21055 خلال المدة 2004-2019 و يتضح ذلك من الشكل (5) الا ان هذه العلاقة لا تدلل على اثر متناسب بينهما لدواعي الارتباط الوظيفي كون القروض كانت قد ترتبت على العراق خلال المدة السابقة بصرف النظر عن وضع الحساب الجاري كما ان تقليص الدين الخارجي بعد 2004 جاء هو الآخر لأسباب لا تتعلق بوضع الحساب الجاري بالرغم مما شهده الأخير من تحسن .

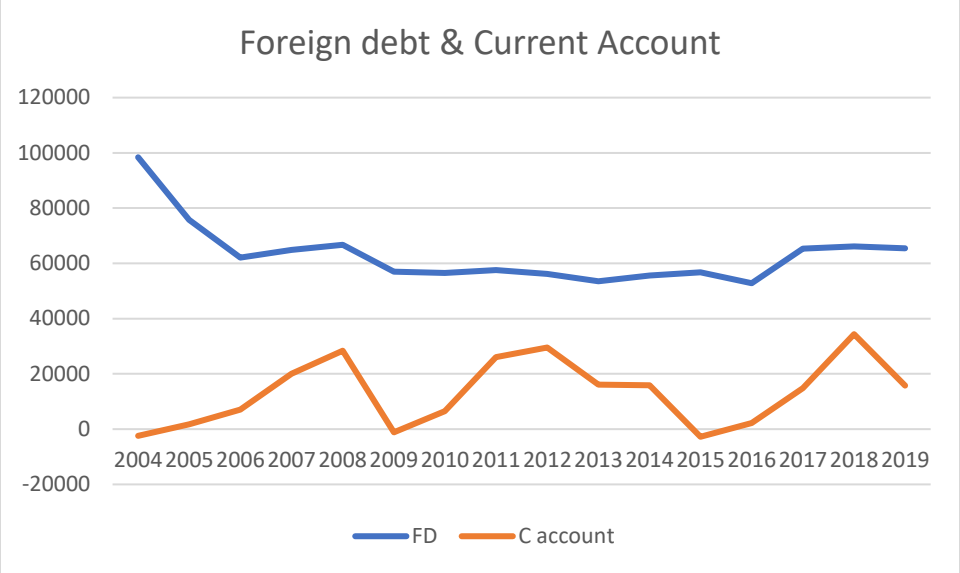

شكل (5): رصيد الحساب الجاري و الدين الخارجي مليون دولار
المصدر : - تم اعداد الشكل على اساس
-احصاءات وزارة المالية دائرة الدين العام (بضمنها الديون المعلقة)
-البنك المركزي العراقي

الخاتمة والاستنتاجات:

الخاتمة

خلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات ، ندرج اهمها فيما يأتي :

1. ان الفرق بين مفهومي الاستدامة المالية و الاقتصادية هو فرق في الدرجة و ليس في النوع ، فالاستدامة المالية تركز على جوانب معينة من الاستدامة الاقتصادية ولا يتاح للاستدامة المالية ان تأخذ عمقا تحليليا يشمل الاقتصاد ككل ما لم تربط في اطارها العام الذي تؤطره الاستدامة الاقتصادية .
2. لا يتاح الوصول الى تحليل واقعي لمؤشرات الاستدامة المالية للدين العام من غير النظر للخصائص البنيوية و الظرفية للاقتصاد المعني ، و دون أخذ ذلك في الاعتبار قد يصل البحث الى نتائج مضللة خاصة اذا كانت عينة البحث اقتصاد نامي ريعي ، حيث تغطي المعطيات الخاصة بالإيرادات النفطية و ما تشكله من الناتج و الموازنة على التشوهات البنيوية للاقتصاد، لذا قد يبدو الامر و كأن مقومات الاستدامة المالية متحققة في حين انها مستترة خلف الهبات القدرية للمورد النفطي .
3. قدر تعلق الامر بالاقتصاد العراقي فان الدين العام لم يكن مسخرا لتمويل فجوة الموارد و انما لملاقاة الغرض بعد التعرض للازمات ، لذلك لا يؤمل ان يكون له بعد تنموي محتمل الا بالقدر الذي يخدم فيه تمويل النفقات الجارية و استمرار الحركة الاقتصادية .
4. جاءت دلالة المؤشرات المختارة ايجابية نسبيا في صالح الاقتصاد العراقي ، الا ان الصورة الاوضح و الأكثر قتامة تظهر بعد استبعاد أثر المورد المفطي جزئيا او كلية عند تقدير هذه المؤشرات ان ادراك واقع الاستدامة الفعلي ينبغي أن يبنى بعيدا عن الاعتماد على مورد ناضب و يحتمل الاستغناء عنه الا اذا ساهمت ايرادات هذا المرد على تحقيق تنمية فاعلة، يكون تنويع الهيكل الانتاجية في الاقتصاد سمة ظاهرة فيها .

المصادر:

البحوث:

1- زهير بن دعاس ، نريمان رقوب ، بحث في تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر، الجزائر، 2018 :115)
2-عمرو هشام محمد ، عماد حسن حسين ، متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد55 ، 110:2016
3- عمرو هشام محمد صفوت ، ترشيد الانفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق ، العراق ، جامعة واسط ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد25 ، اذار ، 2017
4-علي حسين نوري بني لام ، الاستدامة المالية واثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة العراق2004-2016 ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان - اربيل في العلوم الادارية والمالية ، العراق ، كلية دجلة ،476:2018
5- مقداد احمد النعيمي ، اثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل اعداد الموازنة العامة للدولة ، العراق ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة دنانير ، العدد الثالث عشر ، 2018 : 565

6- محمد موعش ، منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية : حالة تطبيقية لبعض الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، 2020 :4
7- مظهر محمد صالح ، اطلالة على تاريخ ديون العراق السيادية ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 2020: 1-2 https://www.aleqt.com/2012/09/07/article_690356.html

الرسائل والاطاريح:

1. -أبراهيم كاطع علو ، اطروحه في الاقتصاد الاخضر مسار جديد في التنمية المستدامة في اقتصاديات (الصين ، البرازيل والعراق) ، العراق ، كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2015 :35
2. -أحمد حامد جمعة هذال ، رسالة بعنوان تحليل استدامة الدين العام في ظل تقلب الايرادات النفطية في العراق للمدة 2005-2015 ، العراق ، بغداد ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2018 : 29
3. عماد حسين حسن ، اطروحة بعنوان تحليل العلاقة بين الانفاق العام والاستدامة المالية لدول مختارة مع الاشارة الخاصة للعراق ، العراق ، بغداد ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ،2016 :36-37
4. مهند عزيز، محمد شلال ، اطروحة في قياس وتحليل الاستدامة المالية باعتماد القيمة الحالية لقيود الموازنة دول مختارة للمدة (1990-2010) العراق، بغداد ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ،2014:26
5. معتصم محمد اسماعيل ، اطروحة دكتوراه دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة – سوريا نموذج ، سوريا، دمشق، كلية الادارة والاقتصاد،2015: 61-60

المواقع والانترنت:

1-احصاءات وزارة المالية ، دائرة الدين العام
2- حمد ابراهيم السقا ، استدامة الدين العام ، صحيفة الاقتصادية الالكترونية ، العدد 6906، 2012 . https://www.aleqt.com/2012/09/07/article_690356.html
3-وزارة المالية Medium Term Debt Management Strategy Ministry of Finance, Iraq
4-البنك المركزي ، الموقع الاحصائي
5-- ماجد حسني صبيح ، نماذج ونظيات التنمية الاقتصادية 2003: 115 https://dspace.qou.edu/contents/unit3-4325/3.pdf

6--https://en.wikipedia.org/wiki/Robert_Barro